أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الإقراض المصرفي (مع دراسة تطبيقية)

أ.م.د سيد عبد الفتاح
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة - جامعة كفر الشيخ

الملخص

الهدف: يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

التصميم / المنهجية: يستخدم الباحث بيانات ربع سنوية من البنوك العاملة فى مصر خلال خمس سنوات من ٢٠١٣: ٢٠١٧، ويتم تحليل هذه البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على بعض نماذج الانحدار وهى Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth.

النتائج: توصل الباحث إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية لكل من القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال، ولإجمالي رأس المال الرقابي، وللأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

التوصيات: يوصى الباحث بضرورة حدوث تفاعل محاسبي بين (IFARS) و(Basel) خاصة فيما يخص القياس المحاسبي لكل من معدل كفاية رأس المال وإجمالي رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر.

الكلمات المفتاحية: معدل كفاية رأس المال، رأس المال الرقابي، الأصول المرجحة بالمخاطر، الإقراض.

Abstract

Objective: This research aims to study and investigate the effect of accounting measurement of capital adequacy on the total Lending balances for customers from banks working in Egypt.

Design/Methodology: The researcher uses quarterly data from banks working in Egypt during the five years from 2013: 2017.

These data are analyzed and statistical tests are performed based on some regression models which are: Linear, Logarithmic, Inverse, S, and Growth.

Results: The researcher found a significant effect for each the accounting measurement of the capital adequacy ratio, total regulatory capital and risk weighted assets on the total lending balances for customers from banks working in Egypt.

Recommendations: The researcher is recommended that it is necessary to have an accounting interaction between IFARS and Basel, especially with respect to the accounting measurement of the capital adequacy ratio, total regulatory capital and risk weighted assets.

Keywords: capital adequacy ratio, regulatory capital, risk weighted assets, lending.

١ الإطار العام للبحث

١/١ المقدمة

يحظى القياس المحاسبي لكفاية رأس المال بأهمية بالغة خاصة فى السنوات الاخيرة حيث يعد كفاية رأس المال مقياساً لمدى توافر الأموال اللازمة لتحمل الخسائر المتوقعة وامتصاص الصدمات المالية واستيعاب المخاطر المصرفية، وحماية أموال المودعين ومن ثم القدرة على الاستمرار وتجنب الفشل المالي وتطوير الخدمات المصرفية والنمو (Islam,2014,p.28).

ويشير مصطلح كفاية رأس المال الى مقدار رأس المال الذي يتعين على البنك أو أي مؤسسة مالية أخرى الاحتفاظ به ويتم التعبير عنه فى الغالب فى صورة معدل (Pradhan & Shrestha,2017,p.1).

وتتعدد أساليب القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك ومنها الأساليب التقليدية المعتمدة على النسب المالية (Dzeawuni & Tanko,2008,p.3)، الا إن تلك الأساليب وجهت إليها العديد من الانتقادات المتعلقة بعدم كفاءتها أو فعاليتها لهذا

اتجهت أغلب دول العالم سواء المتقدمة أو النامية نحو تبنى وتطبيق منهجيه Basel فى القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك (Shaw et al,2013,p.12).
ويمكن توضيح كيفية القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك طبقا لـ Basel111 كما بالمعادلة التالية: (BCBS,2011)

$$\textbf{Capital Adequacy Ratio (CAR)} = \frac{\textbf{Total regulatory capital}}{\textbf{Risk weighted assets}} \times \textbf{100}$$

حيث:

- معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR)
- أجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) Total Regulatory Capital (TRC): ويتكون من شريحتين هما: الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي المستمر؛ رأس المال الأساسي الإضافي). الشريحة الثانية رأس المال المساند.
- الأصول المرجحة بالمخاطر Risk weighted assets (RWA) وتشمل: الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية + (متطلبات رأس المال لمخاطر السوق + متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل) ×١٢,٥%

وتوجد علاقة سببية بين كل من إجمالي رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر ومعدل كفاية رأس المال، حيث أن زيادة حجم الأصول المرجحة بالمخاطر تتطلب زيادة إجمالي رأس المال الرقابي للتوصل إلى معدل كفاية رأس المال طبقاً لـ Basel 111 والعكس صحيح، كما يرتبط التغير فى الأصول المرجحة بالمخاطر بعلاقة عكسية مع معدل كفاية رأس المال، ومن ثم تؤثر هذه العلاقات المتشابكة على أداء البنوك وقيامها بأنشطتها الرئيسية والمتمثلة فى الإقراض والذى يمثل الاستخدام الاستثماري الأكبر والأهم لأموالها والمصدر الأول لربحيتها وزيادة قيمتها السوقية (Chang & Hsieh,2015,p.20).

٢/١ مشكلة البحث

تواجه البنوك العاملة فى مصر خلال الفترة الاخيرة العديد من التطورات والتغيرات المتلاحقة أثرت على بيئتها المصرفية ومن أهمها تنامى التوجه نحو القياس المحاسبي لكفاية رأس المال حيث قام البنك المركزي المصري بإصدار العديد من القرارات والكتب الدورية والتعليمات الرقابية والتى تحدد معدل كفاية رأس المال

الواجب على البنوك العاملة فى مصر الاحتفاظ به لمواجهه مختلف أنواع المخاطر المصرفية التى تتعرض لها وعلى الأخص المخاطر المتعلقة بنشاطها الاستثماري الرئيسي وهو الإقراض وذلك بغية المحافظة على توازنها وإدارتها لهذه المخاطر بشكل استباقي. وكذلك تغطية خسائر الإقراض المتوقعة لحماية المودعين وتشجيع استقرار النظام المالي (Saba et al,2018,p.12).

إلا أن القياس المحاسبي لكفاية رأس المال بصفة عامة يواجه العديد من المشاكل المحاسبية لعل من أهمها الاختلافات في المعايير المحاسبية المطبقة مثل US GAAP , IFRS وبالتالى السياسات المحاسبية التى تطبقها البنوك والخاصة بقياس كل من إجمالي رأس المال الرقابي (بسط معدل كفاية رأس المال)، والأصول المرجحة بالمخاطر (مقام معدل كفاية رأس المال) والتى قد تقوض من قياس معدل كفاية رأس المال وهذا من شانه أن يحد ويقيد قدرة البنوك على الإقراض خاصة التي لديها شكوك حول كفاية رأس المال المفصح عنه (Le Leslé & Avramova ,2012,p.16)

وبالرغم من أهمية القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك الا انه لا يعد هدف فى حد ذاته، ولكن الأهم هو دراسة واختبار أثر هذا القياس على أنشطة البنك الرئيسية وأهمها الإقراض، فبينما يتأثر هذا الإقراض– على المستوى الجزئي (كل بنك)- بالعديد من العوامل، إلا أنه على المستوى الكلى (السوق المصرفية ككل) يعد القياس المحاسبي لكفاية رأس المال هو العامل الحاسم المؤثر على الإقراض المصرفي (Bridges et al ,2014,P.23).

وعلى الرغم من أهميه تأثير القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الإقراض المصرفي، إلا أنه يوجد اختلاف بين الباحثين فى تحديد وقياس هذا التأثير بدقة بين الدول المختلفة ويعزى ذلك بصفة أساسية الى اختلاف المعايير والسياسات المحاسبية والتعليمات الرقابية المطبقة بها، فبينما يرى الكثير من الباحثين ومنهم Imbierowicz et al Saba et a (2018,p.23) , Surtikanti (2016,p.9) (2018,p.599) Gropp,et al (2018,pp.30: 31) أن القياس المحاسبي لكفاية رأس المال يؤثر تأثيراً قوياً على الإقراض المصرفي، يرى القليل ومنهم Shaw et al (2013,p.122) و Malimi 2017,p.47) أن القياس المحاسبي لكفاية رأس المال يشكل تأثيرا ضئيلا على بعض أنواع القروض المصرفية، كما أن زيادة معدل كفاية رأس المال قد لا تؤدى بالضرورة إلى خفض حجم الإقراض حيث يكون لدى

البنوك خيار الاستجابة لزيادة معدل كفاية رأس المال من خلال زيادة الأسهم (زيادة رأسمالها) بدلاً من تقليص الإقراض المصرفي.

ومما سبق يمكن بلورة مشكلة البحث فى السؤال الرئيسي التالي: ما هو أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر؟. وينبثق من هذا السؤال الرئيسي السؤالين الفرعيين التاليين:

- ما هو أثر القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر؟
- ما هو أثر القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر؟

٣/١ الدراسات السابقة وتطوير فروض البحث

١/٣/١ الدراسات السابقة وتطوير الفرض الرئيسي للبحث

توصل Jiménez et al (2010) إلى أن كفاية رأس المال يؤثر على الإقراض المصرفي فى اسبانيا.

وتوصل كل من Benes & Kumhof (2011) إلى أن الإقراض المصرفى المحفوف بالمخاطر يتطلب وجود كفاية لرأس المال تساعد على الحماية من خسائر الإقراض المتوقعة.

بينما يرى Shaw et al (2013) أن زيادة معدل كفاية رأس المال قد لا تؤدى بالضرورة الى خفض حجم الإقراض حيث يكون لدى البنوك خيار الاستجابة لزيادة معدل كفاية رأس المال من خلال زيادة الأسهم بدلاً من تقليص الإقراض.

وتوصل Noss & Toffano (2014) إلى أن معدل الإقراض على المستوى الكلي في المملكة المتحدة قد يكون انخفض بنسبة ٤.٥ ٪ نتيجة زيادة متطلبات رأس المال الرقابى بنسبة ١% خلال الازدهار الاقتصادي.

وتوصل Islam (2014) من خلال دراسته لبنك AB Bank Limited إلى أن القياس المحاسبي لكفاية رأس المال يؤثر فى كافة عمليات البنك فى بنجلاديش وربحيتها.

وتوصل Surtikanti (2016) إلى أن القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال له تأثير موجب على أنشطة البنوك ومنها الإقراض وذلك فى البنوك المدرجة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من ٢٠١١: ٢٠١٥ .

بينما توصل Malimi (2017) إلى أن القياس المحاسبي لكفاية رأس المال تشكل تأثيرا ضئيلا على القروض غير المنتظمة وذلك فى البنوك التنزانية.

وتوصل Gropp,et al (2018) إلى أن البنوك فى ظل تطبيق Basel111 قد تزيد من معدل كفاية رأسمالها عن طريق تخفيض أصولها المرجحة بالمخاطر وليس عن طريق زيادة رأسمالها، وهذا من شانه أن يؤثر على إقراض العملاء من الشركات والأفراد .

وكذلك توصل Saba et al (2018) إلى أن القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال فى البنوك الباكستانية يؤثر على سلوك الإقراض ، حيث أن التغيير في معدل كفاية رأس المال يؤدى الى تغيير في حجم الإقراض.

وبتحليل هذه الدراسات يستنتج الباحث ما يلى:

- تزايد الاهتمام بالقياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك.
- يعتبر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك أحد أهم أساليب تقييم الاداء وتجنب الفشل المالي وتدعيم قدرتها التنافسية.
- تعتمد كفاءة القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال فى البنوك على السياسات المحاسبية المطبقة.
- يكتنف عملية القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك العديد من المشاكل الناتجة عن صعوبة التنبؤ بسلوك العملاء وتقدير المخاطر المصرفية.
- تقوم منهجية القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على القياس المحاسبي الدقيق لكل من إجمالي رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر.
- يعتبر كفاية رأس المال من أهم العوامل المؤثرة فى الإقراض وذلك على المستوى الكلى للصناعة المصرفية.
- تزايد الاهتمام فى السنوات الاخيرة بدراسة أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على أنشطة وأداء البنوك وعلى الأخص نشاطها الإقراضي.
- هناك اختلاف بين الباحثين فى القياس العادل لأثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الإقراض.

ومن عرض وتحليل هذه الدراسات يشتق الباحث الفرض الرئيسي للبحث وهو:

H0-1 لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

٢/٣/١ الدراسات السابقة وتطوير الفرض الفرعي الأول للبحث

توصل Fonseca et al (2010) من خلال دراسته للبنوك في أكثر من ٩٢ دولة إلى أن البنوك ذات الدعامة التحوطية الأكبر تتحمل أسعار فائدة أقل على الإقراض وتدفع أسعار فائدة أقل على اقتراضها. وهذا التأثير أكبر في البلدان النامية وأثناء فترات الركود.

وتوصلت The Macroeconomic Assessment Group (2010) والمنشأة من قبل Financial Stability Board and the Basel Committee on Banking Supervision فى دراستها لأثر تطبيق متطلبات رأس المال الرقابي بموجب اتفاقية Basel 111 إلى أن الزيادة فى متطلبات رأس المال الرقابي بنسبة ١% سوف تؤثر على معدل نمو الإقراض المصرفي بنسبة تتراوح بين ٠,٧٪ إلى ٣,٦٪ .

وتوصل Scannella (2013) إلى وجود أثر لرأس المال الرقابي على منح القروض المصرفية حيث تمنح متطلبات رأس المال الرقابي طبقاً لـ Basel111 البنوك خيارًا لتطبيق طرق نوعية لتقييم مخاطر الائتمان على عمليات الإقراض.

وتوصل Bridges et al (2014) إلى أن متطلبات رأس المال الرقابي تؤثر على الإقراض مع استجابات غير متجانسة في قطاعات مختلفة من الاقتصاد.

كما توصل De Nicolo (2015) إلى زيادة التأثير السلبي لمتطلبات رأس المال الرقابي على المدى القصير والطويل على الإقراض المصرفي.

وتوصل Fraisse et al (2017) إلى أن الزيادة فى متطلبات رأس المال الرقابي فى البنوك الفرنسية بنسبة ١٪ سوف تؤدى إلى حدوث انخفاض فى الإقراض بنسبة ١٠٪.

وتوصل Covas (2018) إلى أن اختبارات الضغط تشير لكون متطلبات رأس المال الرقابى أعلى بشكل كبير على فئات أصول معينة أبرزها القروض المقدمة الى الشركات الصغيرة والرهن العقاري فى الولايات المتحدة الامريكية.

كذلك توصل Imbierowicz et al (2018) إلى أن الانخفاض فى متطلبات رأس المال الرقابي الخاص بالبنوك ينتج عنها زيادة فى الإقراض المقدم من البنوك الدنماركية للشركات.

وبتحليل هذه الدراسات يستنتج الباحث ما يلى:

- يمثل إجمالي رأس المال الرقابي بسط معدل كفاية رأس المال، لذا يتوقف دقة القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على دقة قياسه.
- ان متطلبات رأس المال الرقابي قد تؤثر على الإقراض المصرفي.
- ان زيادة متطلبات رأس المال الرقابي وقد تؤثر بالسلب على الإقراض المصرفي. والعكس صحيح.
- هناك اختلاف بين الباحثين فى القياس الدقيق لأثر إجمالي رأس المال الرقابي على معدلات الإقراض.

ومن عرض وتحليل هذه الدراسات يشتق الباحث الفرض الفرعي الأول للبحث وهو:

H0-1a لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

٣/٣/١ الدراسات السابقة وتطوير الفرض الفرعي الثاني للبحث

توصل كل من Le Leslé & Avramova (2012) إلى أن الاختلافات في المعايير المحاسبية المطبقة مثل US GAAP , IFRS وبالتالى السياسات المحاسبية التى تطبقها البنوك المهمة فى أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ والخاصة بقياس الأصول المرجحة بالمخاطر قد تقوض من قياس معدل كفاية رأس المال، مما يحد ويقيد قدرة البنوك على الإقراض.

وتوصل Cannata et al (2012) إلى أن هناك شكوك حول موثوقية القياس المحاسبى للأصول المرجحة بالمخاطر فى البنوك الإيطالية مما يؤثر فى قياس كفاية رأس المال ومن ثم على أدائها.

كما توصل Araten (2013) إلى أن القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر يكتنفه العديد من المتناقضات خاصة المتعلقة بالاعتماد على مداخل التصنيف الداخلي للمخاطر وهذا من شأنه أن يؤثر على القياس المحاسبي لكفاية رأس المال ومن ثم قيام البنوك بأنشطتها ومن أهمها الإقراض.

وتوصل كل من Chang & Hsieh (2015) إلى أن كفاءة القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر تعد من أهم محددات القياس الفعال لكفاية رأس المال فى البنوك التايوانية ومن ثم تؤثر على أنشطتها وربحيتها.

وتوصل Hellwig (2016) إلى أن قياس كفاية رأس المال فى البنوك يعتمد بشكل جوهري على قياس الأصول المرجحة بالمخاطر إلا أن قياس الاخيرة مازال يعانى من عدم وجود أساس عادل لترجيح المخاطر مع إمكانية إجراء العديد من المناورات فى قياسها، مما قد يؤثر على قياس كفاية رأس المال ومن ثم قيام البنوك بأنشطتها من تلقى الودائع ومنح القروض.

وقد توصل كل من Hessou & Lai (2017) إلى أهمية القياس الدقيق للأصول المرجحة بالمخاطر فى بعض البنوك الكندية التى تطبق لـــ Basel 111 نظراً لكون عدالة هذا القياس متطلب أساسي لدقة قياس معدل كفاية رأس المال.

وتوصل Kishore (2018) إلى أن زيادة حجم الأصول المرجحة بالمخاطر تشير الى تدهور وزباده مخاطر الأصول، والعكس صحيح فإن الانخفاض فى حجم الأصول المرجحة بالمخاطر تشير إلى جودة الأصول. كما أن التغير فى الأصول المرجحة بالمخاطر قد يؤثر على مقدرة بنوك القطاعين العام والخاص في الهند على الإقراض.

وبتحليل هذه الدراسات يستنتج الباحث ما يلى:

- تمثل الأصول المرجحة بالمخاطر مقام معدل كفاية رأس المال، لذا يتوقف دقة القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على دقة قياسها.
- إن الاختلافات في السياسات المحاسبية المطبقة في البنوك والخاصة بقياس الأصول المرجحة بالمخاطر قد تقوض من دقة القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال.
- يواجه قياس الأصول المرجحة بالمخاطر العديد من المشاكل خاصة المتعلقة بأساس ترجيح المخاطر.
- إن القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر قد يؤثر على مقدرة البنوك على الإقراض.
- هناك اختلاف بين الباحثين فى القياس الدقيق لأثر القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على معدلات الإقراض.

ومن عرض وتحليل هذه الدراسات يشتق الباحث الفرض الفرعي الثاني وهو:

H0-1b لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة ودراسة الباحث

- اختلاف فى متغيرات الدراسة حيث يقوم الباحث ليس فقط بدراسة أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر، ولكن يتعمق أكثر بدراسة أثر كل من رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر (بسط ومقام معدل كفاية رأس المال) على الإقراض المصرفي.
- اختلاف فى بيئة التطبيق حيث أن كل الدراسات السابقة تم تطبيقها فى بيئات مختلفة عن البيئة المصرية والتى تتسم بخصائص مختلفة لعل من أهمها احكام البنك المركزي المصري لتنظيم العمل المصرفي فى مصر وتحديده لحدود دنيا من معدل كفاية رأس المال يجب على البنوك العاملة فى مصر الالتزام به، وتطبيقه لمنهجية Basel فى قياس معدل كفاية رأس المال، وتبنيه لمعايير التقارير المالية الدولية (IFRS) والتى تؤثر على القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك العاملة فى مصر.
- اختلاف فى مجال التطبيق حيث تقوم دراسة الباحث بالتطبيق على كامل القطاع المصرفي المصري.
- إجراء هذه الدراسة لسد الفجوة البحثية والتى استنتجها الباحث من تحليل الدراسات السابقة والمتمثلة فى قياس أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على الإقراض، والتى أكدتها توصيات العديد من الباحثين - فى دراساتهم الحديثة - بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية فى هذا المجال ومنهم Saba , Gropp,et al (2018,p.31) , Kishore (2018,p.25) et al (2018,p.23) . Imbierowicz et al (2018,p.600)

٤/١ هدف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر. وينبثق عن هذا الهدف الرئيسي الهدفين الفرعيين التاليين:

- دراسة واختبار أثر القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.
- دراسة واختبار أثر القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

٥/١ أهمية البحث

يمكن تقسيم أهمية البحث إلى:

١/٥/١ الاهمية العلمية للبحث

- تدعيم جهود البحث العلمي في مجال دراسة أحد أهم وأحدث الموضوعات المحاسبية وهو القياس المحاسبي لكفاية رأس المال.
- القاء الضوء على أهمية القياس المحاسبي لكل من إجمالي رأس المال الرقابي (بسط معدل كفاية رأس المال) والأصول المرجحة بالمخاطر (مقام معدل كفاية رأس المال) وتأثيرهما على الإقراض المصرفي.
- تقديم هذا البحث في ظل ندرة البحوث والدراسات المحاسبية العربية – فى حدود علم الباحث- فى مجال أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك.

٢/٥/١ الاهمية العملية للبحث

- توفير أساس تطبيقي للمحاسبين والباحثين للقيام بالقياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى القطاع المصرفي المصري بكفاءة وفعالية.
- مساعدة المحاسبيين والمصرفيين فى تحديد وقياس إجمالي رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر القياس الأمثل لموازنة الإقراض المصرفي.

- توفير دليل تطبيقي للبنوك العاملة فى مصر لاختبار أثر للقياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء منها يساعدها على اتخاذ القرارات الاستثمارية الفعالة.

٦/١ حدود البحث

- الحدود المكانية: يقتصر البحث على التطبيق في البنوك العاملة في مصر بخلاف البنك المركزي المصري.
- الحدود الزمنية: تقتصر الدراسة التطبيقية على الفترة من ٢٠١٣: ٢٠١٧.

٧/١ منهج البحث

يعتمد البحث على كل من:

- المنهج الاستنباطي: فى بناء الاطار النظري للبحث، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات السابقة، والاطلاع على الكتب والدوريات العربية والأجنبية والمراجع المتاحة على الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) التي ترتبط بموضوع البحث.
- المنهج الاستقرائي: يقوم الباحث باستخدامه لقياس متغيرات الدراسة واختبار فروض البحث.
- المنهج الإحصائي: يعتمد عليه الباحث فى معالجة وتحليل بيانات الدراسة التطبيقية وإجراء الاختبارات الإحصائية باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS, Version 22). اعتماداً على بعض نماذج الانحدار Regression وهى Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth.

١/٧/١ نموذج الدراسة

يمكن توضيح نموذج الدراسة كما فى الشكل التالي:

شكل رقم (١) نموذج الدراسة

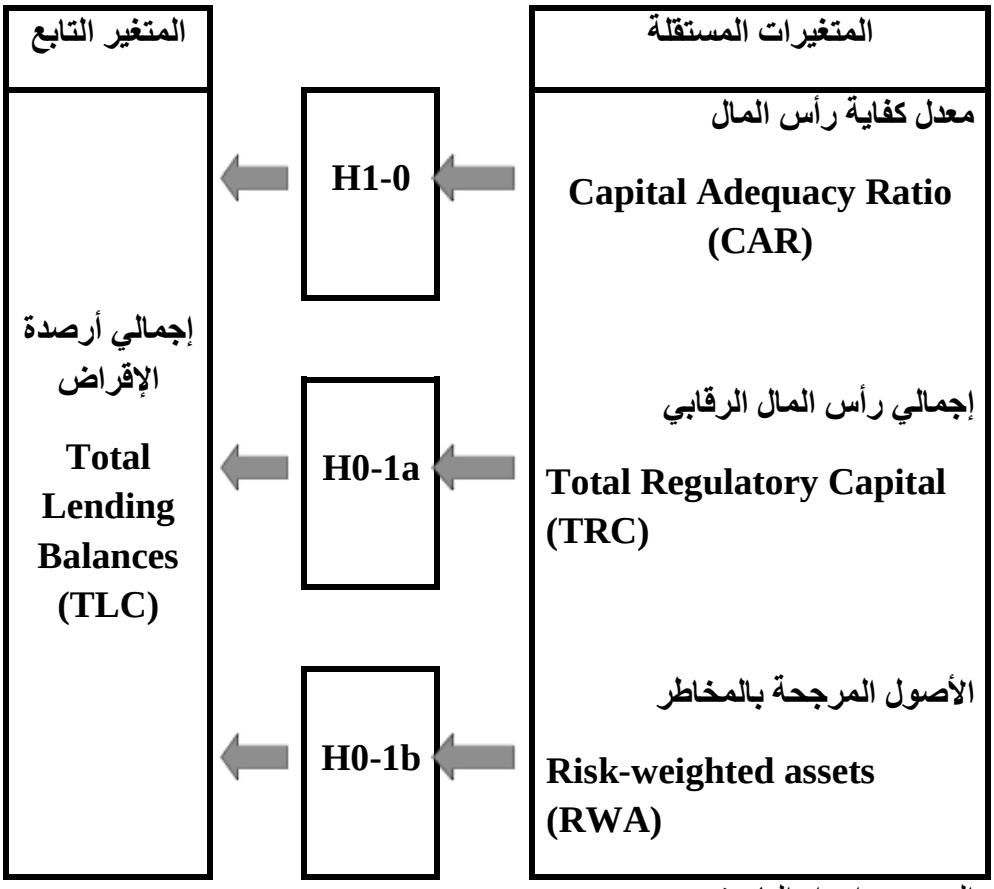

المصدر: اعداد الباحث

٢/٧/١ متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

يمكن توضيح متغيرات الدراسة وكيفية قياسها كما فى الجدول التالى:

جدول رقم (١) متغيرات الدراسة وطريقة قياسها

المتغير		طريقة القياس
المتغيرات المستقلة	معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR)	$= \frac{\text{Total regulatory capital}}{\text{Risk-weighted assets}} \times 100$
	إجمالي رأس المال الرقابي Total Regulatory Capital (TRC)	= Tier 1 Capital (going-concern capital) + Tier 2 Capital (gone-concern capital)
	الأصول المرجحة بالمخاطر Risk- weighted assets (RWA)	=RWA (CR) +Capital Requirements for (MR+CR) *12.5%
المتغير التابع	إجمالي أرصدة الإقراض Total Lending Balances (TLC)	Total Lending Balances = Total Lending Balances for Government + Total Lending Balances for Non - Government

المصدر: من اعداد الباحث اعتماداً على (BCBS,2011) (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦/٢٠١٧)

٢ الاطار النظري للبحث

١/٢ القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك

تحتاج البنوك إلى رأسمال كافي لضمان كفاءة تشغيلها، واستيعاب كافة المخاطر المصرفية التى تتعرض لها نتيجة ممارستها نشاطها ومن ثم ضمان استمراريتها وزيادة قيمتها السوقية ويتطلب ذلك قياس محاسبي دقيق لكفاية رأس مالها (Islam,2014,pp.26: 27)، لذا تتعدد أهمية القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك ومن أهمها:

- مساعدة مستخدمو القوائم المالية للبنوك فى تحديد قدرتها على مواجهه الازمات المالية وتحمل الخسائر المتوقعة وحماية أموال المودعين.

- يعد أحد أهم أساليب التقييم لامتصاص الصدمات المالية واستيعاب المخاطر المصرفية (Islam,2014,p.28).
- يعتبر أحد أهم أساليب تقييم قدرة البنك على الاستمرار وتجنب الفشل المالي والنمو (Posner,2014,p.1854).
- مؤشر على تحقيق الاستقرار المالي (Aspal & Nazneen, 2014, P. 28)
- أحد أهم أدوات الاشراف الرقابي من قبل السلطات الرقابية (Wall,2014,p.1) .
- يعتبر أحد أهم مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي.
- يساعد على تعزيز الثقة فى استقرار القطاع المصرفي.
- يعتبر أداة مفيدة لتقييم ومراقبة القطاع المصرفي (Dao & Ankenbrand,2014,p1)

١/١/٢ دور المعايير المحاسبية فى قياس كفاية رأس المال

هناك بعض معايير التقارير المالية الدولية التي تتناول وترتبط وتؤثر في القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال ومن أهمها:

- معيار المحاسبة الدولي المعدل رقم (١) Presentation of Financial Statements "عرض القوائم المالية" والصادر فى ٦ سبتمبر ٢٠٠٧ وتعديلاته فى ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٢، ٢٠١٤ ، والذى تناول فى فقراته ارقام ٥٤، ٧٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦ الافصاح الكمي والنوعي عن رأس المال (IASB,IAS1,2007).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) Financial Instruments: Disclosures "الادوات المالية" الصادر فى ١٨ أغسطس ٢٠٠٥ وتعديلاته فى ٢٠٠٨، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، ٢٠١١، ٢٠١٣، ٢٠١٤، والذى تناول فى فقراته ارقام ١، ٦، ٢٢، ٢٤، ٣١، ٣٢ أسس قياس الأدوات المالية والإفصاح عن مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر السيولة الناتجة عنها والتى تؤثر فى القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال (IASB,IFRS 7,2005).

- معيار المحاسبة الدولي رقم (١٣) Fair Value Measurement "قياس القيمة العادلة" الصادر فى ١٢ مايو ٢٠١١ المعيار وتعديله فى ٢٠١٣ ، والذى تناول فى فقراته من ٧٢: ٨٦ القياس بالقيمة العادلة وما ينتج عنها من مكاسب أو خسائر ينبغي أخذها في الحسبان عند قياس كفاية رأس المال (IASB,IFRS 13,2011).
- معيار المحاسبة الدولي رقم (٩) Financial Instruments "الأدوات المالية" الصادر فى ٢٤ يوليو ٢٠١٤ ، والذى تناول متطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي للأصول والالتزامات المالية ومحاسبة التغطية والإيضاحات حول إدارة مخاطر الائتمان وانخفاض القيمة والتى سوف تؤثر فى القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال (IASB,IFRS9,2014).

ومن دراسة وتحليل هذه المعايير يستنتج الباحث ما يلى:

- ينصب اهتمام معايير التقارير المالية الدولية على الافصاح المحاسبي عن رأس المال.
- أهملت معايير التقارير المالية الدولية توضيح كيفية قياس معدل كفاية رأس المال.
- أهملت معايير التقارير المالية الدولية وضع حد أدنى لمعدل لكفاية رأس المال.
- مما لا شك فيه أن معايير التقارير المالية الدولية السابقة سوف يكون له أثر كبير على قياس معدل كفاية رأس المال وذلك على النحو التالي:

- اتفاقاً مع Diouman (2012,P.23:24) أن قياس الأدوات المالية طبقاً للمعيار (IFRS 7) يؤثر في قياس معدل كفاية رأس المال.
- اتفاقاً مع LaI & Konishi (2013,p.4) أن قياس كفاية رأس المال بالقيمة العادلة طبقاً للمعيار (IFRS 13) يساعد على تعزيز الانضباط في السوق والإجراءات التصحيحية.
- اتفاقاً مع Liao et al (2013,p.147) أن القياس بالقيمة العادلة لكفاية رأس المال فى البنوك طبقاً للمعيار (IFRS 13) ليس خالي من العيوب، وقد يؤدي في بعض الأحيان إلى معلومات مضللة، وذلك يرجع لكون القياس بالقيمة العادلة لمعدلات كفاية رأس المال فى للبنوك يتفوق على

نظيره المقاس بالتكلفة التاريخية بشرط توافر مستوى كافً من الافصاح المحاسبي وبجودة عالية.

- اتفاقاً مع Chircop & Novotny (2016,p.33) أن الاعتراف بمكاسب أو خسائر القياس بالقيمة العادلة للأوراق المالية طبقاُ للمعيار (IFRS 13) ضمن إجمال رأس المال الرقابي يعمل على تحسين الانضباط التنظيمي وقياس كفاية رأس المال.
- اتفاقاً مع Corona et al (2017,pp.27: 28) تعتمد متطلبات كفاية رأس المال المثلى على السياسة المحاسبية السائدة (سياسة محاسبية بموجبها يجب على البنوك تقديم التقارير المالية بالقيمة العادلة، سياسة محاسبية بموجبها يجب على البنوك تقديم التقارير المالية بالتكلفة التاريخية ، سياسة محاسبية بموجبها يجب على البنوك تقديم التقارير المالية بكلتا الطريقتين) .والعكس صحيح تعتمد السياسة المحاسبية المثلى على متطلبات كفاية رأس المال المفروضة.
- اتفاقاً مع TCS (2015,P.3) أن نموذج الخسارة المتوقع طبقاً للمعيار(IFRS 9) سوف يساعد على التعرف على الخسائر الائتمانية من أصل مالي في تاريخ القياس الأولى، وتغطية هذه الخسارة المتوقعة فى المستقبل ومن ثم زيادة مخصصات الخسائر، وهذا بدورة قد يؤدي إلى تخفيض رأس المال الشريحة الأولى طبقاً لتعليمات Basel III .
- اتفاقاً مع Amin (2017,p.3) أن الاعتراف الأولى بالأصول والالتزامات المالية طبقاً للمعيار(IFRS 9) من شانه أن يؤدى لزيادة متطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر الائتمان، ومن ثم سوف يؤثر في القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال في البنوك.

ويرى **الباحث** أنه على الرغم من كون معايير التقارير المالية الدولية لم تهتم الاهتمام الكافي بالقياس المحاسبي لكفاية رأس المال، إلا أن هذا التوجه أصبح متطلب ضروري خاصة فى الوقت الراهن والذى يتسم بتعقد بيئة الاعمال المالية وحدوث التقلبات الاقتصادية والازمات المالية المتعاقبة، وهذا يستدعى حدوث تقارب وتفاعل محاسبي بين Basel و IFRS فيما يخص القياس المحاسبي لكل من معدل كفاية رأس المال وإجمالي رأس المال الرقابي، والأصول المرجحة بالمخاطر فى البنوك والتى تمثل عصب الاقتصاد.

٢/١/٢ أساليب القياس المحاسبي لكفاية رأس المال

تتعدد أساليب القياس المحاسبي لكفاية رأس المال ويمكن تقسيم هذه الأساليب الى: (Islam,2014,pp.24: 28) (Dzeawuni & Tanko,2008,p.3)

أ- الأساليب التقليدية لقياس كفاية رأس المال: ظهرت هذه الأساليب فى أوائل السبعينيات وتقوم على أساس استخدام المؤشرات (النسب) المالية ومنها:

- نسبه رأس المال الى إجمالي الودائع.
- نسبة رأس المال الى إجمالي الأصول
- نسبة رأس المال الى الأصول الخطرة.

إلا أن هذه النسب اتسمت بالقصور نتيجة عدم الربط بين كفاية رأس المال والأصول المرجحة بالمخاطر (Shaw et al,2013,p.121).

ب- نظام التقييم المصرفي الأمريكي CAMELs : هو نظام أمريكي ظهر فى عام ١٩٧٩ يعتمد على سته عناصر رئيسية للتقييم هى كفاية رأس المال؛ جودة الأصول؛ سلامة الإدارة؛ الايرادات والربحية؛ السيولة. الحساسية لمخاطر السوق (Islam,2014,p.28). إلا أنه وجهت إليه بعض الانتقادات المتعلقة بقدرته على قياس معدل كفاية رأس المال لذا تم توجه أغلب دول العالم نحو تبنى وتطبيق منهجية Basel فى قياس معدل كفاية رأس المال (Shaw et al,2013,p.121)

ج- قياس كفاية رأس المال طبقاً لمقررات Basel: اعتمدت اتفاقيات Basel111, Basel11,Basel1 على منهجية واضحة فعالة فى قياس كفاية رأس المال يمكن توضيح كما فى الجدول التالى:

جدول رقم (٢) قياس كفاية رأس المال طبقاً لاتفاقية Basel 1، Basel 11، Basel 111

وجه المقارنة	Basel 1	Basel 11	Basel 111
معدل كفاية رأس المال	إجمالي رأس المال الرقابي × 100 / الأصول المرجحة بالمخاطر =	إجمالي رأس المال الرقابي × 100 / الأصول المرجحة بالمخاطر =	إجمالي رأس المال الرقابي × 100 / الأصول المرجحة بالمخاطر =
مكونات إجمالي رأس المال	ينقسم الى شريحتين هما: - الشريحة الأولى: رأس المال	ينقسم الى ثلاث شرائح هى: - الشريحة الأولى: رأس المال	ينقسم الى شريحتين هما: - الشريحة الأولى: رأس المال

وجه المقارنة	Basel 1	Basel 11	Basel 111
الرقابي (القاعدة الرأسمالية)	الأساسي. – الشريحة الثانية: رأس المال المساند.	الأساسي. – الشريحة الثانية: رأس المال المساند. – الشريحة الثالثة: القرض المساند بشروط معينة.	الأساسي المستمر؛ رأس المال الأساسي الإضافي. – الشريحة الثانية: رأس المال المساند.
قياس الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة	= الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان + متطلبات رأس المال لمخاطر السوق ×١٢,٥%	= الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية + (متطلبات رأس المال لمخاطر السوق + متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل) ×١٢,٥%	= الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان داخل وخارج الميزانية + (متطلبات رأس المال لمخاطر السوق + متطلبات رأس المال لمخاطر التشغيل) ×١٢,٥%
أوزان المخاطر	يتم تحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر بالأوزان التالية: ٠%، ١٠%، ٢٠%، ٥٠%، ١٠٠% حسب نوع الأصل.	يتم تحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر بناءً على جودة الأصول، ووفقًا لما تم قياسه إما عن طريق التقييمات الخارجية التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني العالمية أو عن طريق النماذج الداخلية الخاصة بالبنوك.	يتم تحديد الأوزان الترجيحية للمخاطر بناءً على جودة الأصول، ووفقًا لما تم قياسه إما عن طريق التقييمات الخارجية التي تقدمها وكالات التصنيف الائتماني العالمية أو عن طريق النماذج الداخلية الخاصة بالبنوك.
مخاطر الائتمان	تشير مخاطر الائتمان الى عدم قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وتقاس عن طريق المدخل المعياري.	تم تغيير منهجية ترجيح الأصول بمخاطر الائتمان، وتم ادخال ثلاثة متغيرات رئيسية متمثلة فى المخاطر المتدرجة و اختبارات الضغط للقيمة المعرضة للخطر وتطوير منهجية قياس خطر ائتمان الطرف المقابل. وتقاس مخاطر الائتمان عن طريق: أ- المدخل المعياري. ب- مدخل التصنيف الداخلي (الذى ينقسم الى الاسلوب الأساسي، الاسلوب المتقدم).	لم تتغير إلا أنه تم تطوير منهجية قياس خطر ائتمان الطرف المقابل، ومخاطر التركز الائتماني.
مخاطر السوق	هى المخاطر الناتجة عن التغيرات غير المواتية فى اسعار السوق والتى تؤثر بالسلب على قيم المراكز فى محفظة المتاجرة، ومخاطر اسعار الصرف مما ينعكس بدوره على الأرباح أو الخسائر ورأس مال البنك. وقد قامت بتغطية بعض مخاطر السوق وهى: مخاطر تقلبات أسعار الفائدة؛ مخاطر أسعار الفائدة ؛	تشمل مخاطر أسعار الفائدة؛ مخاطر أسعار الصرف؛ مخاطر أسعار السلع؛ مخاطر ادوات حقوق الملكية؛ مخاطر أسعار الأوراق المالية. وتقاس عن طريق: أ- المدخل المعياري. ب- النماذج الداخلية.	تشمل مخاطر أسعار الفائدة؛ مخاطر أسعار الصرف؛ مخاطر أسعار السلع؛ مخاطر ادوات حقوق الملكية؛ مخاطر أسعار الأوراق المالية. وتقاس مخاطر السوق عن طريق: أ- المدخل المعياري. ب- النماذج الداخلية.

وجه المقارنة	Basel 1	Basel 11	Basel 111
	مخاطر تقلبات أسعار الصرف. وتقاس عن طريق: أ- المدخل المعياري. ب- النماذج الداخلية.		
المخاطر التشغيلية	لا توجد	تم اضافة المخاطر التشغيلية وهى عبارة عن المخاطر الناتجة عن أخفاق أو عدم كفاية الإجراءات الداخلية و/أو العنصر البشرى و/أو النظم الداخلية، و/أو نتيجة أحداث خارجية. وتشمل مخاطر السيولة؛ مخاطر الأعمال؛ المخاطر القانونية؛ مخاطر النظم؛ مخاطر الالتزام؛ مخاطر التركيز. وتقاس عن طريق: أ- مدخل المؤشر الأساسي. ب- المدخل المعياري. ج- المدخل المتقدم.	تم إضافة نسبتين جديدتين لمراقبة مخاطر السيولة هما نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافى التمويل المستقر.
معدل كفاية رأس المال	%٨	%٨	متدرج تصاعدي ليصل الى ١٠,٥%
المزايا فى مجال قياس كفاية رأس المال	– تعتبر أول اتفاقية دولية تقوم بقياس معدل كفاية رأس المال على أساس الأصول المرجحة بالمخاطر. – بلورة العلاقة بين رأس مال البنك ودرجة المخاطر المصرفية.	– قياس كافة المخاطر السوقية والمخاطر التشغيلية وتضمينها فى المخاطر المصرفية عند قياس معدل كفاية رأس المال. – تنقيح منهجية قياس المخاطر المصرفية. – اجراء تعديلات منهجيه متعلقة بمتطلبات رأس المال لمقابلة مخاطر السوق تشمل استخدام نماذج داخلية متكاملة بدلاً من النماذج الجزئية.	– تحسين جودة قياس رأس المال الرقابي. – زيادة معدل كفاية رأس المال. – اضافة نسب سيولة جديدة بالإضافة الى استحداث الرافعة المالية. – مرونة منهجيتها فى قياس كفاية رأس المال وخاصة المتعلق ببدائل قياس المخاطر المصرفية. – إضافة رأسمال تصاعدي مرتبط بالمخاطر المصرفية. – تطوير دليل القياس المعتمد على اساس القياس بالقيمة العادلة – التوسع فى متطلبات رأس المال الأساسي لمقابلة المخاطر المصرفية. – اجراء تنقيحات هامة على معالجة عمليات التسنيد.

وجه المقارنة	Basel 1	Basel 11	Basel 111
			– الاحتفاظ بدعامة تحوطية خاصة بالبنوك ذات التأثير النظامي، وأخرى خاصة بالتقلبات الاقتصادية.
الانتقادات فى مجال قياس كفاية رأس المال	– قصور فى قياس معدل كفاية رأس المال بسبب إهمالها قياس وتضمين بعض مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ضمن المخاطر المصرفية. – قصور فى قياس معدل كفاية رأس المال بسبب اهمالها آثار التنوع فى محفظة القروض عند قياسها مستوى الخطر. – افتراضها ثبات مستوى الخطر مما أثر بالسلب على جودة قياس كفاية رأس المال وعلاقته بالمخاطر المصرفية. – إهمالها العديد من الادوات المالية الجديدة عند قياس كفاية رأس المال.	– حدوث بعض المستجدات فى الاسواق المالية والمصرفية مثل التوريق والمشتقات الائتمانية وعدم قدرتها على التعامل مع هذه المستجدات. – إهمالها اثار التنوع فى محافظ القروض عند قياسها المخاطر. – أعطت نوع من التميز للبنوك الكبيرة والتى تعتمد على نماذج التقييم المتقدمة بسبب إمكانياتها المالية الهائلة مقارنة باعتماد مثيلتها الصغيرة على المدخل المعياري.	– إن التوسع فى متطلبات رأس المال طبقاً لـ Basel111 سوف يؤدى الى زيادة تكلفة المنتجات والخدمات المصرفية. – إن زيادة القيود المفروضة خاصة على الاحتياطيات قد يؤدى إلى انخفاض الإقراض المصرفي ومن ثم انخفاض ربحية البنوك. – انخفاض أسعار أسهم البنوك نظرً للتوسع فى متطلبات رأس المال الرقابي ومن ثم انخفاض العائد على حقوق الملكية.

المصدر: (BCBS,1988) , (BCBS,2003) (BCBS,2006) , (BCBS,2009) (BCBS,2011) , (BCBS,2012) (Le Leslé & Avramova,2012,pp.37: 38) (Islam,2014,pp.27:28) (Hessou & Lai, 2017,pp 93: 102) , (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢أ، ص ٣) مع التصرف

ويرى **الباحث** أن هناك تنامى فى توجه القطاع المصرفي المصري نحو القياس المحاسبي لكفاية رأس المال فى البنوك العاملة فى مصر ويدلل على ذلك بالإصدارات المتتالية والمتعلقة بهذا القياس ومن أهمها الكتب الدورية التى تشمل: تحديد الحد الادنى لمعدل كفاية رأس المال طبقاً لمنهجية Basel (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢ ب)، والتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦)، وتحدي الدعامة التحوطية للشريحة الأولى من رأس المال الرقابي (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦)، والشروط الواجب توافرها لإدراج الأرباح/الخسائر المرحلية ضمن القاعدة الرأسمالية بمعيار كفاية رأس المال (البنك المركزي المصري، ٢٠١٧).

٢/٢ أثر القياس المحاسبي لكل من إجمالي رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر على الإقراض

يتمثل النشاط الرئيسي للبنوك فى جذب الودائع والمدخرات واستثمارها فى صورة إقراض ممنوح لعملائها المتنوعين، ومن ثم يعد الإقراض المصدر الأول لاستثمار أموال البنوك لتحقيق الربحية وزيادة قيمتها السوقية ودعم مركزها التنافسي، وإذا كان الإقراض يتأثر بالعديد من العوامل على مستوى الاقراض الممنوح من كل بنك، فإنه على مستوى الصناعة المصرفية ككل يعتبر كفاية رأس المال هو العامل الحاسم فى التأثير على الإقراض (Bridges,2014, p.4) ، كما يؤكد Chang & Hsieh (2015,p.20) على ذلك ويضيف أن الإقراض يتأثر بكل من بسط (إجمالي رأس المال الرقابي)، ومقام (الأصول المرجحة بالمخاطر) معدل كفاية رأس المال.

١/٢/٢ أثر القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي على الإقراض

يعرف رأس المال الرقابي "بأنه مجموعة من العناصر الموجبة والسالبة (إضافات واستبعادات) تهدف محصلتها في النهاية إلى وجود رأس مال كافي يضمن الآتي: تمويل نشاط البنك؛ تغطية كافة المخاطر المصرفية؛ استيعاب الخسائر لضمان استمرار البنك؛ حماية أموال المودعين (البنك المركزي المصري، ٢٠١٢ أ ، ص ٣).

ويمكن توضيح مكونات رأس المال الرقابي طبقاً لـــ Basel 111 كما بالجدول التالى:

جدول رقم (٣) مكونات رأس المال الرقابي طبقاً لـــ Basel 111

الشريحة الأولى رأس المال الأساسي: Tier 1 Capital (going-concern capital)	وتتكون من: أ- رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier 1 (CET1) يشمل: رأس المال المدفوع (الاسهم العادية) ؛ علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مشمولة في حقوق المساهمين؛ الأرباح المحتجزة؛ الدخل الشامل الآخر المتراكم والاحتياطات المفصح عنها ضمن حقوق الاقلية؛ أيه تعديلات رقابية على الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي المستمر. رأس المال الأساسي الإضافي Additional Tier 1 (AT1) يشمل: الاسهم الممتازة الدائمة غير المتراكمة؛ علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مالية ضمن رأس المال الإضافي، الارباح الدورية؛ الأدوات المالية الصادرة عن البنك التي تحقق عناصر الإدراج في رأس المال

	الإضافي؛ أيه تعديلات رقابية على الشريحة الأولى لرأس المال الأساسي الإضافي.
الشريحة الثانية: رأس المال المساند Tier 2 Capital (gone-concern capital)	تشمل: الادوات المالية المختلطة والتي تحقق شروط الإدراج ضمن الشريحة الثانية؛ علاوة الإصدار الناتجة عن إصدار أدوات مالية ضمن رأس المال المساند؛ المخصصات العامة؛ الأدوات المالية المصدرة من شركات تابعة تُجمع بياناتها مع البنك ويملكها طرف ثالث وتحقق معايير الإدراج في رأس المال المساند ؛ أيه تعديلات رقابية على الشريحة الثانية لرأس المال المساند.
التعديلات الرقابية	– يخصم من رأس المال الأساسي المستمر (CET1) Tier 1 ما يلى: أسهم الخزينة؛ الأصول غير الملموسة؛ الضرائب المؤجلة؛ احتياطيات التحوط للتدفقات النقدية؛ صافى ربح عمليات التوريق؛ مزايا معاشات التقاعد؛ الأرباح والخسائر المتراكمة الناتجة عن التغير في مخاطر الائتمان لالتزامات مالية مدرجة بالقيمة العادلة؛ الاستثمارات فى الشركات المالية والتأمين. – يخصم من رأس المال الأساسي الإضافي (CET1) Tier 1 والشريحة الثانية Tier 2 الاستثمارات فى الشركات غير المالية.
القيود والحدود الدنيا	– يجب الا تتجاوز قيمة الشريحة الثانية ١٠٠% من الشريحة الأولى. – يجب الا يقل رأس المال الأساسي المستمر عن ٤,٥٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات. – يجب الا يقل رأس المال الشريحة الاولى (المستمر والإضافي) عن ٦٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات. – يجب الا يقل إجمالي رأس المال الرقابي عن ٨٪ من الأصول المرجحة بالمخاطر في جميع الأوقات. – يخصم ٥٥% من احتياطي اعادة تقييم الأصول. – مخصص المخاطر العامة للقروض والتسهيلات والالتزامات العرضية المنتظمة بشرط ألا يزيد عن ١,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية مرجحة بأوزان مخاطر الائتمان.

المصدر: (BCBS,2011,pp.12: 27) مع التصرف

وبالإضافة للشريحتين السابقتين فهناك مطلب اخر لرأس المال الرقابي يتمثل فى المصدات الرأسمالية (الدعامة التحوطية) Capital buffer والتى تشمل:

المصدات الرأسمالية التحوطية Capital conservation buffer ؛ المصدّات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية Countercyclical buffer ويتم حساب هذه المصدّات الرأسمالية خاصة بالنسبة للبنوك المحلية ذات التأثير النظامي (BCBS,2011,pp. 54: 60).

ويمكن توضيح متطلبات رأس المال الرقابي شاملة الدعامة التحوطية طبقاً لـ Basel 111 كما بالجدول التالى:

جدول رقم (٤) متطلبات رأس المال الرقابى طبقاً لـ Basel 111

	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩
رأس المال الأساسي المستمر (الشريحة ١)	%٣,٥	%٤	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥	%٤,٥
الدعامة التحوطية	-	-	-	%٠,٦٢٥	%١,٢٥	%١,٨٧٥	%٢,٥
رأس المال الأساسي المستمر + الدعامة التحوطية	%٣,٥	%٤	%٤,٥	%٥,١٢٥	%٥,٧٥	%٦,٣٧٥	%٧
الاستقطاعات من رأس المال الأساسي المستمر	-	%٢٠	%٤٠	%٦٠	%٨٠	%١٠٠	%١٠٠
الحد الادنى من رأس المال (الشريحة ١)	%٤,٥	%٥,٥	%٦	%٦	%٦	%٦	%٦
معدل كفاية رأس المال	%٨	%٨	%٨	%٨	%٨	%٨	%٨
كفاية رأس المال + الدعامة التحوطية	%٨	%٨	%٨	%٨,٦٢٥	%٩,٢٥	%٩,٨٧٥	%١٠,٥

المصدر: (BCBS,2011,p.69)

ويتم قياس رأس المال الرقابي طبقاً لـــ Basel 111 كما بالمعادلتين التاليتين: (BCBS,2011)

Total regulatory capital (TRC) = Tier 1 + Tier 2 (1)

Tier 1= CET1 + AT1 (2)

حيث:

- إجمالي رأس المال الرقابي Total regulatory capital (TRC)
- الشريحة الأولى: رأس المال الأساسي Tier 1 Capital (going-concern capital)
- الشريحة الثانية: رأس المال المساند Tier 2 Capital (gone-concern capital)
- رأس المال الأساسي المستمر Common Equity Tier 1
- رأس المال الأساسي الإضافي Additional Tier 1

ويرى **الباحث** أن القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (باعتباره يمثل بسط معدل كفاية رأس المال) يؤثر تأثير جوهري فى الإقراض المصرفي على المستوى الكلى للصناعة المصرفية ويمكن توضيح ذلك فى النقاط التالية:

- يتطلب الإقراض المصرفي توافر رأس مال رقابي كافي لمواجهه الخسائر المتوقعة للإقراض.
- اتفاقاً مع (Shaw et al, 2013,p.122) أن التغير فى رأس المال المستمر يعتبر عامل حاسم ومؤثر على معدلات الإقراض.
- ان التغير فى متطلبات رأس المال الرقابي تؤثر على الإقراض المصرفي.
- اتفاقاً مع كل من Fraisse et al. , Bridges et al (2014,p.23) (2017,p.30) , Imbierowicz et al (2018,599) أن القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي يؤثر فى معدلات الاقراض المصرفي.
- اختلاف مستوى تأثير القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي على الإقراض المصرفي بين الدول وعلى مستوى القطاع المصرفي ككل.

٢/٢/٢ أثر القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على الإقراض

تقوم الأصول المرجحة بالمخاطر بثلاث وظائف رئيسية هى: (Le Leslé & Avramova,2012,p.5)

- تعتبر مقياس شائع لتقدير المخاطر المصرفية.
- تساعد على التأكد من أن رأس المال المخصص للأصول يتناسب مع المخاطر.

- تعمل كإنذار مبكر لإبراز أين تنشأ فقاعات طبقة الأصول ذات المخاطر المرتفعة المزعزعة للاستقرار المالي فى البنك.

ويمكن توضيح كيفية قياس الأصول المرجحة بالمخاطر طبقاً لـ Basel 111 كما فى المعادلات التالية: (BCBS,2011)

$$RWA = RWA(CR) + \text{Capital Requirements for } (MR+CR) * 12.5\% \quad (1)$$

$$RWA(CR) = WBRWA + OBRWA \quad (2)$$

$$WBRWA = A \times DR \quad (3)$$

$$OBRWA = OBA \times DR \quad (4)$$

حيث:

- الأصول المرجحة بالمخاطر Risk weighted assets (RWA)
- الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان Risk weighted assets RWA(CR)
- متطلبات رأس المال لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية Capital Requirements for (MR+CR)
- مخاطر الائتمان Credit Risk (CR)
- مخاطر السوق Market Risk (MR)
- المخاطر التشغيلية Operational Risk (OR)
- الأصول المرجحة بالمخاطر داخل الميزانية Within-balance Risk Weighted Assets (WBRWA)
- الأصول المرجحة بالمخاطر خارج الميزانية Off-balance Risk Weighted Assets (OBRWA)
- الأصول Asset (A)
- وزن الخطر Degree of Risk (DR)
- الأصول خارج الميزانية Off-Balance Assets (OBA)

ويتفق **الباحث** مع Le Leslé & Avramova (2012,p.6) أن عدم دقة القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر قد يؤدى الى فقدان الثقة فى موثوقية ومصداقية هذا القياس مما قد ينتج عنه:

- قيام مستخدمي القوائم المالية وعلى الأخص المشاركين في السوق المصرفية بإعادة قياس معدل كفاية رأس المال للبنوك وتجاهل المعدلات المفصح عنها فى القوائم المالية.
- التوقف عن استخدام معدل كفاية رأس المال المقاس باستخدام الأصول المرجحة بالمخاطر والتحول لاستخدام الرافعة المالية.
- حاجة المستثمرون لنسب رأسمالية أعلى للتعويض عن المصداقية المتدنية للمقام.
- وضع قيود على التعامل مع البنوك والتي لديهم شكوك حول القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر.

ويرى **الباحث** أن القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر (باعتبارها تمثل مقام معدل كفاية رأس المال) تؤثر تأثير جوهري فى الإقراض المصرفي على المستوى الكلى للصناعة المصرفية ويمكن توضيح ذلك فى النقاط التالية:

- يعد قياس الأصول المرجحة بالمخاطر أمر جوهري لتحديد رأس المال المخصص لمواجهة مخاطر الإقراض المصرفي.
- تتجه البنوك التى تتسم بارتفاع الوزن النسبي لأصولها المرجحة بالمخاطر الى وضع قيود صارمة على الإقراض، و/ أو التوجه نحو الإقراض الحكومي الاكثر ضماناً.
- اتفاقاً مع Le Leslé & Avramova (2012,p.16) أن الاختلافات في المعايير المحاسبية المطبقة مثل IFRS , US GAAP وبالتالى السياسات المحاسبية التى تطبقها البنوك والخاصة بقياس الأصول المرجحة بالمخاطر قد تقوض من قياس معدل كفاية رأس المال، وهذا من شانه ان يحد ويقيد قدرة البنوك على الإقراض.
- اتفاقاً مع Dao & Ankenbrand (2014,p14) أن قياس الأصول المرجحة بالمخاطر يتطلب القياس الدقيق لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق،

والمخاطر التشغيلية وهذه المخاطر تؤثر بشكل كبير على الإقراض المصرفي.

٣ الدراسة التطبيقية

سعياً نحو التكامل بين الفكر النظري والتطبيقي يقوم الباحث بإجراء دراسة تطبيقية لاختبار أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.

١/٣ مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة فى البنوك العاملة فى مصر خلال فترة الدراسة من ٢٠١٣:٢٠١٧ والتى يمكن توضيحها كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (٥) هيكل الجهاز المصرفي فى مصر

السنة	عدد البنوك العاملة فى مصر	عدد الفروع
٢٠١٣	٤٠	٣٦٥١
٢٠١٤	٣٨	٣٧١٠
٢٠١٥	٣٨	٣٧٦٦
٢٠١٦	٣٨	٣٨٨٢
٢٠١٧	٣٨	٤٠٠٩

المصدر: (البنك المركزي المصري، ٢٠١٦/ ٢٠١٧)

٢/٣ متغيرات الدراسة

يمكن توضيح متغيرات الدراسة كما فى الجدول التالي:

جدول رقم (٦) متغيرات الدراسة

المتغيرات المستقلة	معدل كفاية رأس المال Capital Adequacy Ratio (CAR)
	إجمالي رأس المال الرقابي Total Regulatory Capital (TRC)
	الأصول المرجحة بالمخاطر Risk weighted assets (RWA)
المتغير المستقل	إجمالي أرصدة الإقراض Total Lending Balances (TLC)

المصدر: اعداد الباحث

٣/٣ أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث على كل من القوائم المالية والتقارير السنوية للبنوك العاملة فى مصر والتقارير السنوية والمجلات الاقتصادية والنشرات الإحصائية الشهرية والسلاسل الزمنية للبنك المركزي المصري فى جمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية.

٤/٣ أساليب التحليل الإحصائي

يقوم الباحث باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS, Version 22) اعتماداً على بعض نماذج الانحدار Regression وهى Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth وذلك يرجع لكونها افضل النماذج تمثيلاً للبيانات.

٥/٣ اختبار فروض البحث

١/٥/٣ تحليل واختبار الفرض الرئيسي للبحث

يشير الفرض الرئيسي للبحث إلى أنه H0-1 "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر"

وباستخدام نماذج الانحدار Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth يتم التوصل الى النتائج التالية:

Linear

جدول رقم (٧) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.937	.879	.872	120846.639

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٨) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1903530625347.052	1	1903530625347.052	130.344	.000
Residual	262870383625.898	18	14603910201.439		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٩) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
CAR	51676856.6 22	4526377.084	.937	11.417	.000
(Constant)	-6253544.921-	623415.403		-10.031-	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Logarithmic

جدول رقم (١٠) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.938	.880	.873	120379.187

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (١١) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1905560332477.426	1	1905560332477.426	131.498	.000
Residual	260840676495.524	18	14491148694.196		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (١٢) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
ln(CAR)	7244026.642	631713.406	.938	11.467	.000
(Constant)	15231679.925	1253812.477		12.148	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Inverse

جدول رقم (١٣) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.938	.880	.873	120362.258

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (١٤) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1905633692626.604	1	1905633692626.604	131.540	.000
Residual	260767316346.346	18	14487073130.353		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (١٥) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 / CAR	-1013290.331-	88349.585	-.938-	-11.469-	.000
(Constant)	8234600.937	643805.046		12.791	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

S

جدول رقم (١٦) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.926	.857	.849	.143

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (١٧) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.217	1	2.217	107.746	.000
Residual	.370	18	.021		
Total	2.588	19			

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (١٨) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 / CAR	-1.093-	.105	-.926-	-10.380-	.000
(Constant)	21.552	.767		28.086	.000

The dependent variable is ln(TLB).

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Growth

جدول رقم (١٩) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.9 22	.851	.843	.146

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٢٠) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.202	1	2.202	102.649	.000
Residual	.386	18	.021		
Total	2.588	19			

The independent variable is CAR.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٢١) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
CAR	55.578	5.486	.922	10.132	.000
(Constant)	5.946	.756		7.870	.000

The dependent variable is ln(TLB).

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

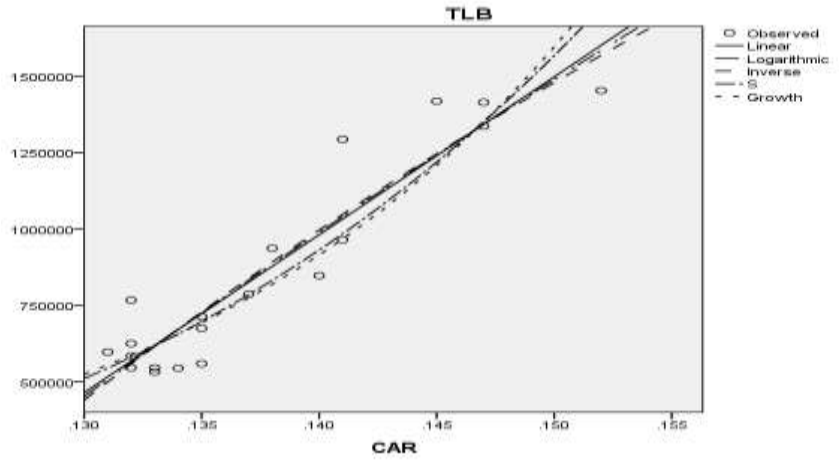

ويمكن تلخيص النتائج السابقة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (22) ملخص لنتائج النماذج Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth الخاصة بالفرض الرئيسي للبحث

Model	R	R Square	Sig	Constant	B
Linear	.879	.937	.000	-6253544.921	51676856.6
Logarithmic	.880	.938	.000	15231679.925	7244026.642
Inverse	.880	.938	.000	8234600.937	-1013290.331
S	.857	.926	.000	21.552	-1.093
Growth	.851	.9 22	.000	5.946	55.578

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22) مع التصرف

ويتضح من الجدول السابق ما يلى:

- إن هناك أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ثقة ٩٩% للقياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر، ولهذا يتم رفض الفرض الرئيسي العدمي وهو H0-1 "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر" ، وقبول الفرض البديل.
- إن قيمة R Square المقابلة لنموذجي الانحدار Logarithmic و Inverse هى الأكبر حيث بلغت 0.880 إلا أن الأفضلية سوف تكون لنموذج الانحدار Logarithmic وذلك لكونه يعد أفضل النماذج لتفسير أثر كل من بسط ومقام معدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.
- بلغ معامل الارتباط 0.938 ومعامل التحديد 0.880 لنموذج الانحدار Logarithmic وهذا يدل على قوة أثر القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.
- إن أفضل معادلة تمثل أثر القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر هى:

TLC = 7244026.642 + (15231679.925* ln CAR)

٢/٥/٣ تحليل واختبار الفرض الفرعي الأول

يشير الفرض الفرعي الاول إلى أنه H0-1a "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر".

وباستخدام نماذج الانحدار Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth يتم التوصل الى النتائج التالية:

Linear

جدول رقم (٢٣) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.966	.933	.929	89818.851

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٢٤) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2021187340485.048	1	2021187340485.048	250.537	.000
Residual	145213668487.902	18	8067426027.106		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٢٥) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
TRC	2.094	.132	.966	15.828	.000
(Constant)	327394.432	39034.617		8.387	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Logarithmic

جدول رقم (٢٦) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.976	.952	.950	75871.441

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٢٧) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2062784449750.020	1	2062784449750.020	358.342	.000
Residual	103616559 222.930	18	5756475512.385		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٢٨) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
ln(TRC)	617902.772	32641.608	.976	18.930	.000
(Constant)	-6737961.743-	401583.435		-16.778-	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Inverse

جدول رقم (٢٩) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.950	.902	.896	108787.293

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٣٠)ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1953376857599.544	1	1953376857599.544	165.055	.000
Residual	213024151373.406	18	11834675076.300		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٣١) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 / TRC	-146498216290.869-	11402957015.620	-.950-	-12.847-	.000
(Constant)	1611667.215	63564.813		25.355	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

S

جدول رقم (٣٢) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.956	.914	.909	.111

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٣٣) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.365	1	2.365	190.659	.000
Residual	. 223	18	.012		
Total	2.588	19			

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٣٤) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 / TRC	-161182.812-	11673.204	-.956-	-13.808-	.000
(Constant)	14.424	.065		221.663	.000

The dependent variable is ln(TLB).

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Growth

جدول رقم (٣٥) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.935	.875	.868	.134

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٣٦) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.264	1	2.264	125.796	.000
Residual	.324	18	.018		
Total	2.588	19			

The independent variable is TRC.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٣٧) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
TRC	2.216E-6	.000	.935	11.216	.000
(Constant)	13.033	.058		223.547	.000

The dependent variable is ln(TLB).

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

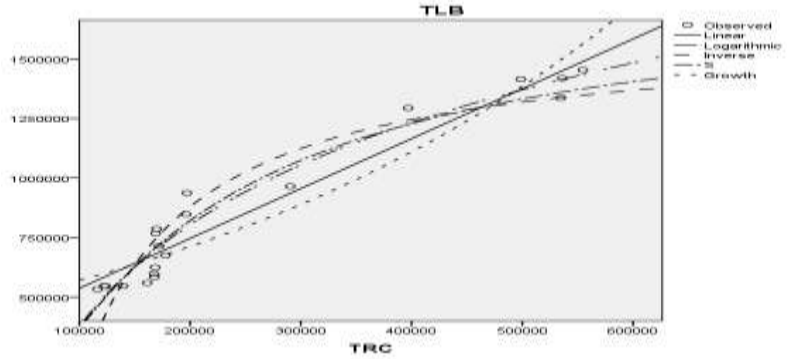

ويمكن تلخيص النتائج السابقة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٣٨) ملخص لنتائج النماذج Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth الخاصة بالفرض الفرعي الأول

Model	R	R Square	Sig	Constant	B
Linear	.966	.933	.000	327394.432	2.094
Logarithmic	.976	.952	.000	-6737961.743	617902.772
Inverse	.950	.902	.000	1611667.215	-146498216290.869
S	.956	.914	.000	14.424	-161182.812
Growth	.935	.875	.000	13.033	2.216E-6

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22) مع التصرف

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- إن هناك أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ثقة ٩٩% للقياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر ، ولهذا يتم رفض الفرض الفرعي الأول العدمي وهو H0-1a "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر". وقبول الفرض البديل.
- إن قيمة R Square المقابلة لنموذج الانحدار Logarithmic هى الاكبر حيث بلغت 952. وبالتالي فان هذا النموذج يعد الافضل لتفسير هذا التأثير.
- بلغ معامل الارتباط 976. ومعامل التحديد 952. لنموذج الانحدار Logarithmic وهذا يدل على قوة أثر القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.
- إن أفضل معادلة تمثل أثر القياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر هى:

TLC = -6737961.743+ (617902.772 * ln TRC)

٣/٥/٣ تحليل واختبار الفرض الفرعي الثاني

يشير الفرض الفرعي الثاني إلى أنه H0-1b "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر"

وباستخدام نماذج الانحدار Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth يتم التوصل الى النتائج التالية:

Linear

جدول رقم (٣٩) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.966	.934	.930	89398.498

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٤٠) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2022543364091.649	1	2022543364091.649	253.068	.000
Residual	143857644881.301	18	7992091382.294		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is RWA.

جدول رقم (٤١) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
RWA	.3 22	.020	.966	15.908	.000
(Constant)	278646.435	41499.711		6.714	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Logarithmic

جدول رقم (٤٢) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.972	.945	.942	81412.872

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٤٣) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2047096005001.174	1	2047096005001.174	308.853	.000
Residual	119305003971.776	18	6628055776.210		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٤٤) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
ln(RWA)	665654.526	37876.763	.972	17.574	.000
(Constant)	-8645791.437-	541040.600		-15.980-	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Inverse

جدول رقم (٤٥) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.945	.893	.887	113291.904

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٤٦) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	1935370011019.541	1	1935370011019.541	150.788	.000
Residual	231030997953.409	18	12835055441.856		
Total	2166401008972.950	19			

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Coefficients

جدول رقم (٤٧)

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 / RWA	-1137648793030.959-	92645660363.938	-.945-	-12.280-	.000
(Constant)	1650574.013	69398.920		23.784	.000

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

S

جدول رقم (٤٨) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.950	.903	.897	.118

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٤٩) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.336	1	2.336	166.723	.000
Residual	.252	18	.014		
Total	2.588	19			

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٥٠) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
1 / RWA	-1249777.690-	96791.066	-.950-	-12.912-	.000
(Constant)	14.465	.073		199.511	.000

The dependent variable is ln(TLB).

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

Growth

جدول رقم (٥١) Model Summary

R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
.937	.878	.871	.133

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 2)

جدول رقم (٥٢) ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	2.271	1	2.271	129.148	.000
Residual	.317	18	.018		
Total	2.588	19			

The independent variable is RWA.

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

جدول رقم (٥٣) Coefficients

	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		
	B	Std. Error	Beta	t	Sig.
RWA	3.407E-7	.000	.937	11.364	.000
(Constant)	12.981	.062		210.859	.000

The dependent variable is ln(TLB).

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22)

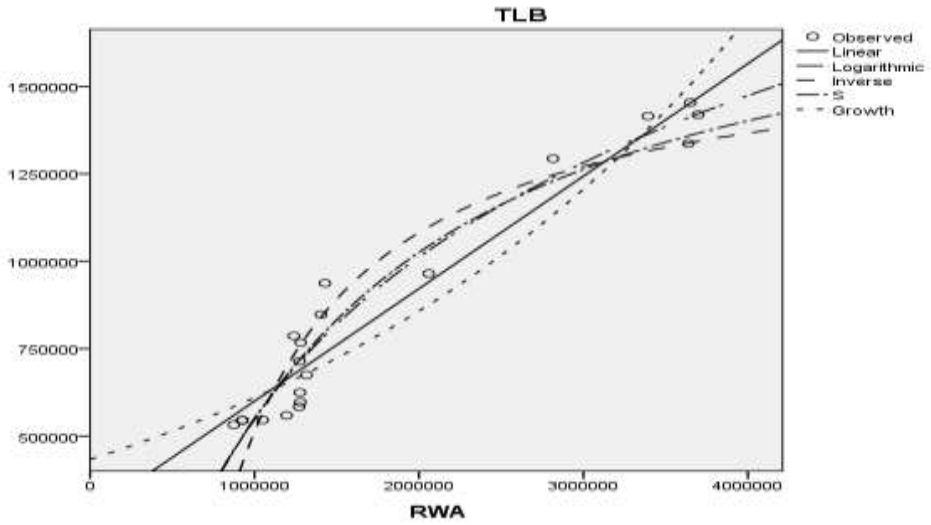

ويمكن تلخيص النتائج السابقة كما في الجدول التالي:

جدول رقم (٥٤) ملخص لنتائج النماذج Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth الخاصة بالفرض الفرعى الثانى

Model	R	R Square	Sig	Constant	B
Linear	**.966**	**.934**	**.000**	**278646.435**	**.322**
Logarithmic	**.972**	**.945**	**.000**	**-8645791.437**	**665654.526**
Inverse	**.945**	**.893**	**.000**	**1650574.013**	**-1137648793030.959**
S	**.950**	**.903**	**.000**	**14.465**	**-1249777.690**
Growth	**.937**	**.878**	**.000**	**12.981**	**3.407E-7**

المصدر: مخرجات (SPSS, Version 22) مع التصرف

يتضح من الجدول السابق ما يلى:

- إن هناك أثر ذو دلالة معنوية عند مستوى ثقة ٩٩% للقياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر ، ولهذا يتم رفض الفرض الفرعي الثاني العدمي وهو H0-1b "لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي للأصول

المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر"، وقبول الفرض البديل.

- إن قيمة R Square المقابلة لنموذج الانحدار Logarithmic هى الأكبر حيث بلغت 945. وبالتالي فإن هذا النموذج يعد الافضل لتفسير هذا التأثير.
- بلغ معامل الارتباط 972. ومعامل التحديد 945. لنموذج الانحدار Logarithmic وهذا يدل على قوة أثر القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر.
- إن أفضل معادلة تمثل أثر القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر هى:

TLC= -8645791.437+ (665654.526 * ln RWA)

٦/٣ نتائج الدراسة التطبيقية

توصل الباحث من خلال دراسته التطبيقية إلى:

- رفض الفرض الرئيسي العدمي وهو H0-1 " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر" وقبول الفرض البديل.
- رفض الفرض الفرعي الأول العدمي وهو H0-1a " لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر" وقبول الفرض البديل.
- رفض الفرض الفرعي الثاني وهو H0-1b"لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر" وقبول الفرض البديل."

٤ الخلاصة والنتائج والتوصيات

يهدف هذا البحث الى دراسة واختبار أثر القياس المحاسبي لكفاية رأس المال على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر. وذلك باستخدام بيانات ربع سنوية من هذه البنوك خلال خمس سنوات من ٢٠١٣:٢٠١٧ وتم تحليل هذه البيانات وإجراء الاختبارات الإحصائية بالاعتماد على بعض نماذج الانحدار وهى Linear, Logarithmic, Inverse, S, Growth.

وقد توصل **الباحث** إلى وجود أثر ذو دلالة معنوية للقياس المحاسبي لكل من معدل كفاية رأس المال وإجمالي رأس المال الرقابي (القاعدة الرأسمالية) والأصول المرجحة بالمخاطر على إجمالي أرصدة الإقراض المقدمة للعملاء من البنوك العاملة فى مصر"

ويوصى الباحث بما يلى:

- ضرورة قيام المعايير المحاسبية الدولية بتحديد معدل أمثل لكفاية رأس المال مع التوضيح التفصيلي لكيفية قياسه.
- حدوث تفاعل محاسبي بين (IFARS) و (Basel) خاصة فيما يخص القياس المحاسبي لكل من معدل كفاية رأس المال و إجمالي رأس المال الرقابي والأصول المرجحة بالمخاطر.
- ضرورة قيام البنك المركزي المصري بإصدار المزيد من القرارات والكتب الدورية التى توضح تفصيلياً كيفية القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر.
- إجراء المزيد من الدراسات والبحوث المحاسبية فى مجال:
  - أثر محددات القياس المحاسبي لمعدل كفاية رأس المال على قرارات الائتمان.
  - أثر الإفصاح المحاسبي عن معدل كفاية رأس المال في البنوك على زيادة قيمتها السوقية.
  - أثر مشاكل القياس المحاسبي للأصول المرجحة بالمخاطر على دقة قياس كفاية رأس المال.

٥ قائمة المراجع

١/٥ المراجع العربية

- البنك المركزي المصري. (٢٠١٢ أ). *التعليمات الرقابية*. Retrieved from: http:/www.cbe.org.eg
- ـــــــــــــــــــــ. (٢٠١٢ ب). *قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ بشأن الموافقة على التعليمات الخاصة بالحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال فى إطار تطبيق مقررات بازل.*
- ـــــــــــــــــــــ.(٢٠١٦). *كتاب دوري بتاريخ ٩ مارس ٢٠١٦ بشأن التعليمات الخاصة بالتقييم الداخلي لكفاية رأس المال.*
- ـــــــــــــــــــــ. (٢٠١٦). *كتاب دوري بتاريخ ١٧ ابريل ٢٠١٦ بشأن الدعامة التحوطية.*
- ـــــــــــــــــــــ. (٢٠١٧). *كتاب دوري بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٧ بشأن الشروط الواجب توافرها لإدراج الأرباح/الخسائر المرحلية ضمن القاعدة الرأسمالية بمعيار كفاية رأس المال.*
- ـــــــــــــــــــــ. (٢٠١٦/ ٢٠١٧). *التقارير السنوية، والمجلات الاقتصادية، والسلاسل الزمنية، خلال الفترة من ٢٠١٢/٢٠١٣: ٢٠١٦: ٢٠١٧ .* Retrieved from: http:/www.cbe.org.eg

٢/٥ المراجع الأجنبية

A- Journal and Articles

- Aspal, P. K., and A. Nazneen. (2014). An Empirical Analysis of Capital Adequacy in the Indian Private Sector Banks. *American Journal of Research Communication*. 2(11).pp. 28: 42.
- Chang, Ming-Chung., and Hsieh, Hsin-Jung. (2015). Risk-weighted assets efficiency and the target capital adequacy ratio: A case study of financial holding company banks in Taiwan. *Soochow Journal of Economics and Business*.No.90. pp.1: 24.
- Chircop, Justin., and Novotny-Farkas, Zoltán.(2016). The Economic Consequences of Extending the Use of Fair Value Accounting in Regulatory Capital Calculations. *Journal of Accounting & Economics (JAE)*. Vol 62, Issues 2–3, November–December, pp. 183-203.

- Hessou, Hélyoth., and Lai, Van Son.(2017). Basel III Capital Buffer Requirements and Credit Union Prudential Regulation: Canadian Evidence. *Journal of Financial Stability, Forthcoming.* Vol 30, June, pp. 92:110.
- Imbierowicz, Björn., Kragh, Jonas and Rangvid, Jesper. (2018).Time-Varying Capital Requirements and Disclosure Rules: Effects on Capitalization and Lending Decisions, *Journal of Money, Credit and Banking*, Vol. 50, No. 4,pp.573: 602.
- Islam, K. M. Anwarul.(2014). Measurement of Capital Adequacy of the AB Bank Limited.International. *Journal of Novel Research in Marketing Management and Economics*. Vol. 1, Issue 1, pp: 24:39.
- Kishore, Kamal.(2018). Risk Weighted Assets Density as a Parameter of Risk Profile of Bank Assets: A Study of Indian Banks. *The IUP Journal of Financial Risk Management*. Vol. XV, No. 2. pp. 62-70. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3274553.
- Liao, Yi-Ping, (2013). The impact of fair-value-accounting on the relevance of capital adequacy ratios: Evidence from Taiwan. *Managerial Finance*. Vol. 39 Issue: 2, pp.133:154.
- Malimi, Kilugala. (2017). The Influence of Capital Adequacy، Profitability, and Loan Growth on Non- Performing Loans a Case of Tanzanian Banking Sector. *International Journal of Economics*. Business and Management Studies. Vol. 4, No. 1,pp. 38: 49.
- Posner, Eric A. (2015). How Do Bank Regulators Determine Capital Adequacy Requirements?. *University of Chicago Law Review* .Vol, 82 .pp.1853: 1895.
- Saba, Irum.,Narmeen, Sakina.,Kouser, Rehana.,and Khurram, Haris. (2018). Why Banks need adequate Capital Adequacy Ratio? A Study of Lending & Deposit Behaviors of Banking Sector of Pakistan. *Journal of Accounting and Finance in Emerging Economies.* Vol 4, No 1, June,pp.12:26.
- Scannella, Enzo. (2013).Bank Lending in Project Finance: The New Regulatory Capital Framework. *International Journal of Economics and Finance*. Vol. 5, No. 1. pp. 218:227. Available at SSRN:

https://ssrn.com/abstract= 2209692.

- Shaw, Ming-fu., jen, Chang Juin.,and Chen, Hung-Ju. (2013). Capital Adequacy and the Bank Lending Channel: Macroeconomic Implications. *Journal of Macroeconomics*. 36. pp. 121:137.
- Wall, Larry D. (2014). Measuring Capital Adequacy: Supervisory Stress-Tests in a Basel World. *Journal of Financial Perspectives*, Vol. 2, No. 1, pp.1: 25.

B- Conferences and Seminars

- Amin, Loay. (2017). *Impact of IFRS 9 on Capital Adequacy Ratio (CAR)*. Retrieved from: www.uabonline.org/en/events/conferences.
- Lai, Karen Kai Lin and Konishi, Masaru.(2013). *Capital Requirements, Bank Behavior and Fair Value Accounting: Evidence from Japanese Commercial Banks*. 26th Australasian Finance and Banking Conference 2013. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract= 2312022 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2312022.

C- Others Materials

- Araten, Michel.(2013).*Coping with Inconsistencies in Bank Risk Weighted Assets*. Available at SSRN: https://ssrn. com/abstract= 22 2272797 or http:// dx.doi.org/ 10.2139/ ssrn. 222272797
- Basel Committee on Banking Supervision (BCBS). (1988). *International convergence of capital measurement And capital standard: Bank for International settlements*. Retrieved from: http://www.bis.org/publ/ bcbs04a.pdf.
- ———. (2003). *Overview of the new basel capital accord. Consultative Document: Bank for International Settlements*. Retrieved from: https://www.bis.org/ bcbs/cp 3ov.pdf.
- ———. (2006). *International convergence of capital measurement and capital standards a revised Framework: Bank for International Settlements,* Retrieved from: http://www.bis.org/publ/bcbs128.
- ———. (2009). Enhancements to the Basel II Framework, Bank for International Settlements: Bank for International Settlements, Retrieved

from: .http://www.bis.org/ publ/ bcbs157.

- ———. (2011). *Basel III: A global regulatory framework for more resilient banks and banking systems: Bank for International Settlements*. Retrieved from: http://www.bis.org/publ/bcbs189.
- ———. (2012). Composition of capital disclosure requirements rules text: Bank for International Settlements. Retrieved from: http://www.bis.org /publ/bcbs 221.
- Benes, Jaromir., and Kumhof, Michael, Risky.(2011). *Risky Bank Lending and Optimal Capital Adequacy Regulation*. International Monetary Fund IMF. Working Papers, ,Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1864433.
- Bridges, Jonathan., Gregory, David., Nielsen, Mette., Pezzini, Silvia., Radia, Amar and Spaltro, Marco. (2014). *The impact of capital requirements on bank lending*. Working Paper No. 486. Bank of England policy.
- Cannata, Francesco., Casellina, Simone., and Guidi, Gregorio.(2012). *Inside the Labyrinth of Basel Risk-Weighted Assets: How Not to Get Lost*. Bank of Italy Occasional Paper No. 132. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2159725 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2159725
- Corona, Carlos., Nan, Lin., and Zhang, Gaoqing.(2017). *Banks' Discretionary Use of Fair-Value Accounting. Capital Requirement Regulation, and Bank Lending.* Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract= 2298184 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn. 2298184.
- Covas, Francisco. (2018). *Capital Requirements in Supervisory Stress Tests and Their Adverse Impact on Small Business Lending*. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3071917 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3071917
- Dao, Binh., and Ankenbrand, Thomas. (2014). *Capital Adequacy Banking Risk – An Empirical Study on Vietnamese Banks.* Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2524233 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2524233

- De Nicolo, Gianni. (2015).*Revisiting the Impact of Bank Capital Requirements on Lending and Real Activity.* Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2688110 or http://dx.doi.org/10.2139/ ssrn.2688110
- Diouman, S. (2012). *Analyzing disclosures: IFRS 7 and capital requirements disclosures. Repairs IFRS Seminar for banking supervisors.* Croatia National Bank .Zagreb: The World Bank Center for Financial Reporting Reform.
- Dzeawuni, Wirnkar Alphonsius.,and Tanko, Professor Muhammad.(2008). *CAMELs and Banks Performance Evaluation: The Way Forward*. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1150968. or http://dx.doi.org/10.2139/ ssrn.1150968.
- Fonseca, A R., Gonzalez, F., and Pereira da Silva, L. (2010). *Cyclical Effects of Bank Capital Buffers with Imperfect Credit Markets: International Evidence*. Banco Central Do Brasil, Working Paper Series, No.216.
- Fraisse, Henri., Mathias Le., and David Thesmar. (2017). *The Real Effects of Bank Capital ´ Requirements*. ESRB Working paper No. 47 / June.
- Gropp, Reint., Mosk, Thomas C., Ongena, Steven R. G., and Wix, Carlo. (2018). *Bank Response to Higher Capital Requirements: Evidence from a Quasi-Natural Experiment*. SAFE Working Paper No. 156. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2877771 or http://dx.doi.org/ 10.2139 / ssrn.2877771.
- Hellwig, Martin F.(2016). *'Total Assets' versus 'Risk Weighted Assets': Does it Matter for MREL Requirements?*. MPI Collective Goods Preprint, No. 2016/12. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2833834 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2833834.
- International Accounting Standards Board (IASB), (IAS1) . (2007). *Presentation of financial statements*.
- ——. (IFRS 7) .(2005). *Financial instruments: disclosures*.

- ـــــ. (IFRS 13). (2011). *Fair value measurement*.
- ـــــ. (IFRS 9). (2014). *Financial instruments.*
- Jiménez,Gabriel.,Ongena, Steven.,Peydró, José-Luis., and Saurina,Jesús. (2010). *'Credit Supply: Identifying Balance Sheet Channels with Loan Applications and Granted Loans'*. European Central Bank (ECB). Working Paper 1179.
- Le Leslé, Vanessa., and Avramova, Sofiya Yurievna. (2012).*Revisiting Risk-Weighted Assets.* IMF Working Paper No. 12/90. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2050263.
- Macroeconomic Assessment Group (MAG), established by the Financial Stability Board and the Basel Committee on Banking Supervision. (2010). *'Assessing the macroeconomic impact of the transition to stronger capital and liquidity requirements: Interim Report'*. August، available at: www.bis.org/publ/othp10.pdf.
- Noss, Joseph., and Toffano, Priscilla. (2014). *'Estimating the impact of changes in bank capital requirements during a credit boom'*. Bank of England Working Paper, forthcoming.
- Pradhan, Radhe Shyam., and Shrestha, Amrit.(2017). *The Impact of Capital Adequacy and Bank Operating Efficiency on Financial Performance of Nepalese Commercial Banks.* Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=
  3044068 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3044068
- Surtikanti , SE., M.SI., Ak. CA.(2016). *The Influence of Lending Rate and Capital Adequacy Ratio on Profitability (Survey of Bank Listed on the Indonesia Stock Exchange Period 2011-2015),Accounting Study Program*. Faculty of Economic and Business Indonesian Computer University ,Retrieved from: https://elib.unikom.ac.id/files/disk1/750/ jbptunikompp-gdl-risnawidya-37472-10-44.risn-s.pdf
- Tata Consultancy Services Ltd, (TCS) .(2015). *IFRS 9 expected loss impairment accounting model versus basel framework*. Retrieved from: http://www. tcs.com /industries/ banking /Pages/default.aspx.